□ نشرة غير دورية باللغتين العربية والانجليزية □ العدد ٤٩ □ يناير / كانون ثان ١٩٩٢ □

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

المشكلات الانسانية فى كل من الكويت والعراق بعد حرب الخليج

« تقرير ميدانى »

أوفدت المنظمتان العربية والمصرية لحقوق الانسان بعثة مشتركة لتقصى الحقائق فى كل من الكويت والعراق خلال الفترة من ٢٢/١١ — ١٩٩١/١٢/٧ ، وقد شملت مناقشات البعثة فى كل من البلدين أربعة محاور رئيسية — بتفريعات متنوعة — هى قضية الأسرى والمفقودين بجوانبها المختلفة ، وآثار الحصار الاقتصادى على الشعب العراق ، والمشكلات التى تواجه بعض الجاليات العربية فى البلدين ، وأخيرا — تطور الحقوق المدنية والسياسية فيهما .

ضمت البعثة كل من د . نادر فرجانى عضو مجلسى أمناء المنظمتين (رئيسا) ومحسن عوض مساعد الأمين العام فى المنظمة العربية لحقوق الانسان ونجاد البرعى عضو المكتب التنفيذى فى المنظمة المصرية لحقوق الانسان .

وقد اتيحت للبعثة — فى الكويت — لقاءات رسمية بسمو ولى العهد ورئيس الوزراء ، والسادة : وزير العدل ، والنائب العام ، ووكيل وزارة العدل ، وممثلين عن وزارة الخارجية ، وأعضاء المكتب التنفيذى لشئون الأسرى والمفقودين والسيد السفير المصرى . كما اتيحت للبعثة — فى العراق — لقاءات رسمية بالسادة : وزير الدولة للشئون الخارجية ، ووزيرى التجارة والصحة ، وممثلين لوزارات الداخلية والخارجية ورئيس الادعاء العام بوزارة العدل وسفير الهند بالعراق . كما أجرت البعثة كذلك العديد من اللقاءات غير الحكومية مع ممثلى هيئات شعبية و مواطنين ومقيمين فى كل من البلدين ، وكذلك مع ممثلى الصليب الأحمر . وقد أصدرت البعثة فى ختام زيارتها تقريرا أوّليا مفصلا ، سوف تتبعه بتقرير نهائى عند ورود الايضاحات التى وعد مسئولو البلدين بتزويد المنظمة العربية بها . فيما يعرض هذا التقرير لأهم القضايا التى تناولتها مناقشات البعثة ، والخلاصات التى أوردتها فى تقريرها .

أولا : قضية الأسرى والمفقودين

بعد تبادل أعداد كبيرة من الأسرى والمحتجزين بين العراق ودول التحالف فى أعقاب وقف اطلاق النار ، بقيت عدة مشكلات رئيسية تتعلق بمصير آلاف من الكويتيين ، والعراقيين ، ومن يطلق عليهم « البدون » . وبينما تطالب السلطات الكويتية بقائمة تضم ٢١٠١ من الأسرى والمفقودين من الكويت ، ينكر العراق وجود هؤلاء الأشخاص لديه ، ويقدم بدوره قائمة أخرى تضم ٣٥٠٠ شخصاً سجلوا أنفسهم لدى الصليب الأحمر بوصفهم كانوا موجودين بالكويت عشية الثانى من اغسطس / آب ١٩٩٠ ، وترفض السلطات الكويتية اعادتهم . ومن ناحية ثالثة يطالب العراق باعادة حوالى ١٣ ألف أسير لدى قوات التحالف بالسعودية فيما أعرب هؤلاء عن عدم رغبتهم فى العودة للعراق .

وفيما يتعلق بمشكلة المفقودين من الكويت تلقت البعثة من السلطات الكويتية قوائم تفصيلية باسمائهم ، ومعلومات مسح ميدانى تم اجراؤه ، وركزت البعثة على جانبين : المعلومات ، وآلية تحريك الموقف وصولا لحل مرض . فناقشت تفصيلا المشكلات المتعلقة بالمعلومات . وعرضت اقتراحاً عراقياً ، تلقته قبيل زيارتها ، بتشكيل لجنة مشتركة من عراقيين وكويتيين وممثلين لمنظمات شعبية عربية ودولية لمتابعة المشكلة بما فى ذلك التفتيش فى السجون والمعتقلات بالعراق ، فيما عبرت حكومة الكويت عن موقفها الملتزم بالعمل فى اطار دول التحالف ، وعن عدم رغبتها فى تشكيل لجان للمتابعة الا فى اطار ولاية عربية (الجامعة العربية) أو دولية (مجلس الأمن أو الجمعية العامة) تضمن لها أسباب الحماية والعمل بكفاءة .

وقد تابعت البعثة المشكلة مع السلطات العراقية من منظور أن تعاون حكومة العراق فى التوصل لحل مشكلة المفقودين من الكويت سيساعد على رأب الصدع فى العلاقات العربية من ناحية ، ويقوى من فرص رفع الحصار الاقتصادى عن العراق من ناحية ثانية . وشرحت البعثة التضافر القوى الذى لمسته — بين الحكومة والشعب فى الكويت حول مسألة المفقودين . وقدمت للسلطات العراقية قائمة استقتها من مصادر متعددة تحتوى على قرابة مائة وثمانين اسما توافرت معلومات عن مشاهدتهم فى أماكن احتجاز فى العراق مما يضمن توافر معلومات عنهم لدى السلطات العراقية ، وطلبت توفير هذه المعلومات كما طلبت بيانات بأوضاع المقيمين فى الكويت قبل ٢ أغسطس / أب ١٩٩٠ الذين احتجزوا فى الكويت أو العراق أو صدرت بحقهم أحكام ، سواء قضوها أو لايزالون ، أو توفوا وصدرت لهم شهادات وفاة مما يساعد على توفير معلومات أدق عن المفقودين من الكويت . كما طلبت البعثة زيارة عائلة من الكويت تعلم بوجودها فى العراق .

وقد شكا ممثلو الحكومة العراقية من استخدام مسألة المفقودين من الكويت كأداة ضغط سياسية ، ودلّلوا على حسن نواياهم بتسليم مايزيد على ستة آلاف فرد الى السلطات الكويتية ، واعادة المحتجزين من آل الصباح . وشككوا فى مصداقية القائمة الكويتية ، كما أثاروا مسألة وجود عراقيين مختفين فى الكويت وطالبوا بتعاون الحكومة الكويتية فى الحصول على معلومات عنهم . وفيما وعدوا بإتاحة ماقد يتوافر من المعلومات التى طلبتها البعثة عن المفقودين . فقد اعتذروا عن إتاحة زيارة الأسرة الكويتية بدعوى عدم معرفة عنوانها .

وفيما يتعلق بمشكلة الأسرى العراقيين لدى قوات التحالف بالسعودية (حوالى ٠٠٠ ر ١٣ فرد) ، أفاد ممثلو الصليب الأحمر بأنهم يرفضون العودة إلى العراق ، وانهم — بعد النداء الأخير الذى وجهه لهم الصليب الأحمر ، قد أصبحوا لاجئين وخارج ولاية اللجنة . بينما عبر ممثلو الحكومة العراقية عن أن قرارات العفو العام والخاص تشمل هؤلاء وأن العراق يرحب بعودتهم .

وقد خلص تقرير البعثة الى أنه « **كان بمقدور السلطات العراقية ، ومازال ، تقديم معلومات من المؤكد أنها متاحة لديها لتحسين قاعدة المعلومات عن المفقودين** » **كما خلص الى أنه** « **للأسف فإن حالة الفوضى التى رافقت الاحداث الجسام التى مرت بالكويت والعراق قد تحول** ،

[يتبع .....]

نهاية ، دون حسم بعض حالات المفقودين من الجانبين . مما يؤكد على أهمية توافر النوايا الحسنة والجهد الصادق من الجانبين ... لتقليل المعاناة الانسانية فى هذا الصدد الى أقل حد ممكن » .

ثانيا : آثار الحرب والحصار الاقتصادى على الأوضاع الانسانية فى العراق

جاء هذا الموضوع على رأس اهتمامات السلطات العراقية ، فأثاره جميع المسئولين الذين التقت بهم البعثة . وزارت البعثة ملجأ العامرية الشهير ، ومستشفى كبير فى أحد أحياء بغداد الشعبية . وشرح وزير التجارة للبعثة الأوضاع التموينية حيث توفر الحكومة حصصا تموينية من السلع الأساسية للمقيمين بأسعار مدعومة وان كانت تمثل حوالى ٤٠ ٪ فقط مما كان متاحا من قبل . كذلك عرض وزير التجارة معوقات حصول العراق على امدادات الغذاء والدواء فى اطار قرارى مجلس الأمن المرقمين ٦٨٧ و٧٠٦ من حيث ذكره أن حكومات الدول الغربية ترفض اطلاق أرصدة العراق لديها لشراء الغذاء والدواء فى اطار الأول ، واعتبار الحكومة العراقية للثانى منتقصاً للسيادة العراقية من جانب وأنه تحيط به عراقيل عملية جمة من جانب آخر . كذلك عرض وزير الصحة للبعثة حالة الدواء وغذاء الأطفال ، وزودها بقائمة تعاقدات أفاد بابرامها مع شركات أوروبية وامتناع حكومات بلدانها عن الموافقة على تغطيتها من أرصدة العراق المجمدة فى مصارف هذه الدول . كما سعت البعثة إلى تقصى وضع توفر السلع فى الأسواق وأسعارها مباشرة ، وان اقتصر جهدها فى هذا الصدد على مدينة بغداد .

وقد تأكد لدى البعثة الموقف الذى سبق وأن عبرت عنه المنظمتان تكررا من أن تدمير دول التحالف للبنية الأساسية فى العراق ، وايقاع أعداد من الضحايا المدنيين ، كان يمكن تلافيها ، **يمثل انتهاكا صارخا للقواعد الدولية المرعية فى الحرب ويعد تجاوزاً صريحا للهدف المعلن من الحرب ، أى تحرير الكويت ، إلى الغرض الخبيث لتدمير مرتكزات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لشعب العراق** .

كذلك استقر يقين البعثة على توفير واضح للسلع فى أسواق بغداد ، بما فى ذلك الكمالية منها ، وإن كان بأسعار شديدة الارتفاع بالمقارنة بما كان سائدا فى العراق قبل سنوات قليلة ، مما يضع محدودى الدخل وذوى الدخول الثابتة فى خطر الانتقاص من اشباع حاجاتهم الأساسية بشدة . ويساهم فى ذلك أن قيمة الدينار العراقى الفعلية لا تتعدى حاليا ثلاثة بالمائة من سعره الرسمى فى مواجهة الدولار الأمريكى .

وقد عبرت البعثة عن قلقها البالغ عما توصلت إليه من أن أكثر السلع ندرة فى العراق هى الأدوية وأغذية الأطفال ، مما يؤدى الى وضع صحى غاية فى التردى بالنسبة للأطفال والمرضى ، خاصة من الفئات الاجتماعية المستضعفة .

وأوصت البعثة بمطالبة المجتمع الدولى بسرعة العمل على توفير هذه السلع من أرصدة العراق المجمدة لدى دول أوروبية عديدة فى اطار القرار ٦٨٧ كما تدعو الحكومة العراقية لاتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية اللازمة لتحقيق هذه الغاية على وجه الاستعجال ، وصولا لتوفير الغذاء والدواء المطلوبين بالحاح .

ثالثا : مشكلات الجاليات العربية

كما هو معروف ، فقد تعرضت بعض الجاليات العربية للعديد من المشكلات الانسانية فى كل من البلدين خلال الازمة وما بعدها ، وشمل ذلك فى الكويت بصفة خاصة الجالية الفلسطينية ، كما شمل فى العراق بصفة خاصة الجالية المصرية . وقد أثارت البعثة مع مسئولى البلدين كل المشكلات التى تعرضت لها الجاليات العربية ، مع التركيز بالضرورة على المشكلات الرئيسية وذات الطابع الجماعى .

وقد تيقنت البعثة من أن الجاليات العربية فى الكويت قد عانت من تجاوزات انتهكت فيها حقوقهم الانسانية فى فترة مابعد التحرير مباشرة ، وقد وقعت هذه التجاوزات اشد ماوقعت على الجالية الأكبر فى الكويت من الفلسطينيين فتعرضت أعداد منها للاحتجاز واساءة المعاملة والتعذيب ، بل للاعتقال والاختفاء والقتل خارج اطار القانون . ولم تسع السلطات الكويتية الى تعقب الجناة وعقابهم . وإن كان من دواعى الارتياح أن النائب العام قد وعد بالتحقيق فى أية بلاغات محددة تصله فى هذا الصدد .

وبالاضافة لما سبق ، فقد تبين للبعثة أن أحوال العمل والاقامة للجالية الفلسطينية قد تدهورت بدرجة خطيرة نتيجة لبعض الاجراءات التى اتخذتها الحكومة ، وللجو العدائى العام المحيط بوجودهم فى الكويت ، مما أدى إلى انخفاض الجالية الفلسطينية من حوالى ٤٠٠ الف نسمة قبل الغزو إلى قرابة ٥٠ ألف فقط وقت زيارة البعثة . وتنتشر بين هؤلاء البطالة ، ويعانى كثير منهم مآزق انسانية صعبة . ويمثل حاملو وثائق السفر — اكثر الشرائح استضعافاً حيث أن الوثائق التى يحملونها لا تسمح لهم بدخول البلد المصدر للوثيقة أو أى بلد آخر ، ويناهز عددهم ٢٥ ألفاً .

وقد طلبت البعثة من المسئولين الكويتيين **تمديد أجل اقامات الفلسطينيين** ، المقرر أن تنتهى بنهاية العام الحالى ، **والسماح بصرف مكافآت نهاية الخدمة دون الابعاد فى الحالات التى تقتضى ظروفها الانسانية البقاء فى الكويت لفترة تتمكن فيها من ترتيب أوضاعها على صورة مرضية ، وايلاء رعاية خاصة لحالات حاملى وثائق السفر . وقد وعد سمو ولى العهد ورئيس الوزراء خيرا فى هذا الصدد** .

كذلك تبين للبعثة أن المحاكمات التى تمت فى ظل الأحكام العرفية ، وفى جو الاندفاع وغياب السلطة فى اعقاب التحرير مباشرة ، افتقرت للأصول القانونية السليمة غير انه كان مما يبعث على الارتياح أن الجهد الذى قامت به النيابة العامة فى مراجعة تحقيقات الحالات التى لم تقدم للمحاكم العرفية قد أفضى الى حفظ غالبيتها العظمى ، مما قد يقلل من القضايا التى ستقدم لمحاكم أمن الدولة الى بضع عشرات بدلاً من عدة مئات . وقد ناشدت البعثة السلطات لتدقيق الحالات التى صدرت بشأنها أحكام فى ظل الاحكام العرفية والتوصل لمخرج لارساء العدالة بشأنها ، والأمل أن يشمل العفو الأميرى المنتظر فى العيد الوطنى القادم هذه الحالات .

وفى العراق عرضت البعثة على المسئولين العراقيين ماتوافر لديها من معلومات حول عمليات ترحيل فورى لمصريين فى العراق وما يصاحب هذا الاجراء من اساءة للمعاملة ، وأحيانا التعذيب داخل سجون التسفيرات بالاضافة لما يعنيه ذلك من الحيلولة دون تسوية الأوضاع المالية والعائلية . اضافة الى احتجاز أعداد منهم بالسجون العراقية ، وماتردد عن وجود أعداد من العاملين المصريين تم القبض عليهم ضمن أحداث الجنوب وتعرض بعضهم للتعذيب . كما ناقشت البعثة الظاهرة المثيرة للجدل حول تعرض بعض المصريين للعنف من جانب بعض المواطنين العراقيين .

ومن ناحيتها اكدت السلطات العراقية على أن هناك توجيه من أعلى مستويات السلطة العراقية باحسان معاملة المصريين ، وبأنهم يتمتعون بمعاملة مساوية لمعاملة العراقيين حتى فى نظام توزيع الحصص التموينية . وأن هناك مبالغات تتعلق بأعداد المصريين الذين لقوا حتفهم فى العراق تستخدم لأغراض سياسية ، وزودوا البعثة بقوائم عن حالات الوفاة خلال العام ١٩٩٠ (٤٥١

حالة) مقارنة بـ ١١٣٦ حالة عام ١٩٨٩ . كما أرجعوا كثرة الحوادث المسببة للوفاة ، لادعاء بعض العاملين خبرة فى ميادين يجهلونها طلبا للعمل ـــ مما يتسبب فى كثرة الحوادث .

وقد لمست البعثة أن غياب التمثيل القنصلى لمصر فى العراق يعد أحد المشكلات المحورية التى تواجه الجالية المصرية حيث يترتب على إنتهاء جوازات السفر عدم شرعية الاقامة ومايستتبعها من ترحيل أو احتجاز يقترن بسوء المعاملة . وقد ناشدت المنظمة ـــ فى أعقاب صدور هذا التقرير ـــ الحكومة المصرية لإيفاد بعثة لرعاية المصالح فى العراق ، راجية أن يتم ذلك فى أسرع وقت ممكن .

رابعا : الحقوق المدنية والسياسية

أثارت البعثة فى الكويت مسألة انضمام الكويت للاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، وبخاصة العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، كما ناشدت السلطات الكويتية اضفاء الصفة القانونية على التجمعات القائمة التى تعمل فى حقل حقوق الانسان وبخاصة مجموعة أعضاء المنظمة العربية لحقوق الانسان والجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب ، ومجموعة العفو الدولية . كما أثارت بعض المسائل التى تتعلق بتعزيز ضمانات الحقوق المدنية والسياسية فى الكويت بعضها يتعلق بالحريات العامة مثل اطلاق حرية الصحافة والحق فى التجمع السلمى وبعضها يتعلق بتعزيز سلطان القضاء والنيابة العامة ، وبعضها يتعلق بالممارسات مثل موقف السلطات من « البدون » وسلطة الابعاد الادارى لغير الكويتيين .

وقد تفاوتت ردود فعل المسئولين تجاه الأمور المعروضة ، وأظهروا استجابة تجاه بحث انضمام الكويت للاتفاقيات الدولية ، وكذلك تجاه اضفاء الصفة القانونية على مجموعة أعضاء المنظمة بالكويت .

كذلك أثارت البعثة فى العراق الحاجة لاستكمال انضمام العراق للاتفاقيات الدولية وبخاصة الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب . كما أثارت البعثة أيضا تعزيز ضمانات الحقوق المدنية والسياسية فى العراق والحاجة لتصفية القوانين والتشريعات الاستثنائية ، وتنقية بعض القوانين العادية كما ناقشت البعثة مع المسئولين العراقيين الأوضاع المتعلقة بالحق فى التجمع وتنظيم الأحزاب بشقيه التشريعى والعملى وعبّرت عن بواعث قلق المنظمة العربية لحقوق الانسان من الأوضاع الانسانية فى الشمال والجنوب فى ضوء الاضطرابات السياسية التى وقعت والاجراءات والتدابير الأمنية التى أعقبتها والتى أثرت على مجمل حقوق الانسان فى هذه المناطق ، وفقدان أعداد كبيرة لحياتهم واستمرار اعتقال أعداد كبيرة من المواطنين دون محاكمة . كما استعرضت البعثة مع المسئولين العراقيين مالديها من تقارير حول وجود أعداد غفيرة من المعتقلين وسلمتهم خمس قوائم باسماء محتجزين لمدد متفاوتة لم يقدموا لمحاكمات ، وناشدتهم اطلاق سراحهم .

وقد تفاوتت بالمثل ردود فعل المسئولين العراقيين تجاه هذه الأمور ، وقد أوضحوا أن النية تتجه لاستكمال تصديق العراق على المواثيق الدولية ، وأنه يجرى تمحيص القوانين الاستثنائية ، وتم بالفعل الغاء عدد منها (سلموا البعثة قائمة بعدد ١٤ قانونا وقرارا جرى الغاؤها بالفعل) وأن ثمة اتجاه عام لتنقية القوانين العراقية ، وأقر بعضهم بوجود مشكلة فيما يتعلق بأحد مواد قانون تنظيم الأحزاب وبرّروها بالطابع الانتقالى للمرحلة و أنها سوف تزول بزوال الحاجة إليها . وفيما يتعلق بالأوضاع فى الشمال والجنوب ، أقر المسئولون بوجود مشكلة فى الشمال يجرى التفاوض بشأنها مع الأحزاب الكردية فيما قوّموا الأوضاع فى الجنوب بأنها مجرد تدخل ايرانى . كما أوضحوا أنه جرى عفو رسمى شمل آلاف من المعتقلين ، لم يستثن سوى الذين تنسب اليهم جرائم أمنية جسيمة ، ولم يبق قيد الاحتجاز سوى بضع مئات سوف يقدمون إلى محاكمات عادية . كما وعدوا بالتعقيب على القوائم التى سلمتها لهم المنظمة بخصوص المحتجزين الآخرين .

أصدرت المنظمة البيانين التاليين يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٩١
المنظمة تناشد المجتمع الدولى رفع الحصار الاقتصادى عن العراق

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالارتياح تطور المعاجلة الدولية لقرار الحصار الاقتصادى على العراق بتبسيط الاجراءات المتعلقة بأساليب تجاوز الحظر وتوسيع الاستثناءات الواردة فى القرار لتشمل بعض المتطلبات الانسانية . بيد أن المشكلة التى لمستها المنظمة بنفسها من خلال بعثتها لتقصى الحقائق فى العراق فى بداية الشهر الحالى (ديسمبر / كانون أول) ومن خلال مايتوافر لديها من تقارير ، تفيد بأن مثل هذا الاجراء لم يعد كافيا لمواجهة المتطلبات العاجلة والملحة لمواجهة الأوضاع الانسانية الصعبة فى العراق خاصة مع استمرار عجز الموارد المادية المتاحة للحكومة عن تلبية الحاجات الضرورية ورفض معظم الحكومات التى جمدت أرصدة العراق الافراج عنها فى اطار الاتصالات الثنائية ، وتأثر السواد الأعظم من المواطنين من حالة التضخم والارتفاع الحاد للأسعار الذى أفقد شرائح اجتماعية كاملة القدرة على تلبية احتياجاتها الأساسية ، فى الوقت الذى يستمر فيه سقوط المزيد من الضحايا بين الأطفال والمرضى والفئات الأكثر حاجة إلى المساعدة .

والمنظمة ، وهى تدرك طبيعة التعقيدات المحيطة بهذا الموضوع ، فإنها تشدد على ضرورة تدارك الموقف الخطير الناجم عن استمرار الحصار الاقتصادى على الأوضاع الانسانية . وتقدر ضرورة اعادة النظر على الفور فى قرار الحصار الاقتصادى على نحو شامل ، بما يكفل توفير الاحتياجات الأساسية لكافة أبناء الشعب العراق ، حيث لم تعد الاجراءات الجزئية قادرة على معالجة الموقف .

المنظمة تناشد السلطات العراقية السماح لها بإيفاد أطباء متخصصين لمعالجة سماحة آية الله الخوئى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق بالغ استغاثة تتعلق بتردى الحالة الصحية لسماحة الإمام آية الله أبو القاسم الخوئى . حيث أصيب سماحته بمرض خطير ويحتاج على الفور أطباء متخصصين من الخارج ، والمعروف أن سماحته يناهز التسعين من عمره ويعد أحد كبار علماء المسلمين ، والمرجع الأعلى للمسلمين الشيعة محتجزا فى محل اقامته بالنجف الأشرف .

والمنظمة اذ تناشد السلطات العراقية إتاحة الفرصة لايفاد أطباء أخصائيين لمعالجة سماحته ، دون إبطاء ، فإنها على استعداد لتوفير مثل هذه البعثة الطبية من التخصصات التى يشير بها طبيبه المعالج .

والمنظمة لعلى ثقة من أن استجابة السلطات العراقية لهذا المطلب الإنسانى سوف يكون موضع تقدير الأمة الاسلامية وكل الهيئات الانسانية فى العالم للمكانة التى يحتلها الامام الخوئى كأحد علماء المسلمين ، وتقديرا للاعتبارات الانسانية المتعلقة بحالته .

حقوق الانسان فى الوطن العربى

مصر

الشكوى من التعذيب لا تزال قائمة

لا تزال التقارير التى تتلقاها المنظمة العربية لحقوق الانسان تثير قلقا شديدا ازاء تعرض العديد من الأشخاص الذين يجرى اعتقالهم بموجب قانون الطوارىء لمخاطر التعذيب وسوء المعاملة .

ووفقا للبيان الذى اصدرته المنظمة المصرية لحقوق الانسان ـــ الفرع المصرى للمنظمة العربية ـــ فى ١٩٩١/١٠/٢٤ اعتقلت مباحث أمن الدولة بمدينة سفاجا (الواقعة على ساحل البحر الأحمر) الشاذلى عبيد الصغير المحامى فى ٢٥ سبتمبر / ايلول الماضى واحتجزته بمعسكر لقوات الأمن المركزى بالغردقة مع أربعة أشخاص آخرين حيث تعرضوا للتعذيب بالكهرباء والتعليق والضرب والصفع ، وذلك قبل ان يتم ترحيل المذكور إلى سجن استقبال طرة بموجب قرار اعتقال بمقتضى قانون الطوارىء . وقد اشار البيان إلى انه قد سبق اعتقال الشاذلى عبيد ثلاث مرات فى أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩١ ، والى انه سبق وأن تعرض للتعذيب كذلك فى اعقاب اعتقاله فى ٧ يونيو ١٩٩١

أوضح البيان أن مندوب المنظمة قد عاين اثار التعذيب واضحة على جسده وأشار إلى انه لم يتم احالته إلى الطب الشرعى حتى تاريخ الافراج عنه فى المرة السابقة ، رغم التقدم ببلاغ للنائب العام عن تعذيبه . وقد تقدمت المنظمة المصرية لحقوق الانسان ببلاغ جديد لكل من النائب العام ووزير الداخلية ودعت إلى اجراء تحقيق فورى فى مزاعم التعذيب واتخاذ الاجراءات القانونية ضد مرتكبيه ، والافراج الفورى عن الشاذلى عبيد المحامى

وقد عرض بيان صحفى لاحق للمنظمة المصرية فى ١٩٩١/١٠/٢٧ للمعلومات المتعلقة باعتقال محمد السيد حجازى ـــ مدرس لغة عربية ـــ فى ١٨ أغسطس / آب الماضى بمقتضى قانون الطوارىء وتعرضه للتعذيب على مدى أربعة أسابيع وذلك بمقر مباحث أمن الدولة بالدق ثم بمقرها الرئيسى بلاظوغلى . ووفقا للمعلومات التى تلقتها المنظمة المصرية فى هذا الخصوص فقد اقتيد المذكور مرة أخرى إلى مقر مباحث أمن الدولة بلاظوغلى بعد أيام قلائل من نقله إلى سجن استقبال طرة حيث امضى اسبوعين اضافيين تحت التعذيب الذى شمل الصدمات الكهربية والتعليق لفترات طويلة والضرب بالكرابيج والسيور الجلدية ، وذلك قبل اعادته إلى السجن مرة أخرى . وقد تمكن مندوب المنظمة المصرية لحقوق الانسان من معاينة اثار التعذيب على جسد محمد السيد حجازى الذى اشارت المعلومات التى تلقتها المنظمة بشأنه إلى أن الاتهامات التى وجهت اليه خلال تعذيبه هى عضوية الجماعة الاسلامية والمسئولية عن تسفير اعضائها بشكل غير قانونى بينما حققت معه النيابة مرة واحدة بتهمة الانتماء إلى تنظيم ارهابى يهدف إلى قلب نظام الحكم بالقوة .

وقد تقدمت المنظمة المصرية ببلاغ لكل من السيد النائب العام والسيد وزير الداخلية تطلب منهما سرعة عرض محمد حجازى على الطب الشرعى والتحقيق فى مزاعم التعذيب وحمايته من التعرض لذلك مرة أخرى وتقديم المتورطين فى التعذيب للمحاكمة وكفالة الضمانات القانونية للمتهم اثناء التحقيقات . واوضحت المنظمة انه حتى لو ثبت صحة الاتهامات الموجهة اليه فإنها لاتعطى مبرراً لانتهاك القانون والدستور اللذان يجرمان التعذيب .

وقد تلقت المنظمة بيانا آخر من المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى ١٩٩١/١٢/٢١ اشارت فيه إلى تعرض ستة أشخاص من المتهمين فى اعمال للسطو المسلح على محلات للذهب . وقعت فى فبراير / شباط الماضى ـــ للتعذيب بمقار مباحث أمن الدولة على فترات مختلفة وهو الأمر الذى سجلته تحقيقات النيابة التى ناظرت آثار التعذيب على اجسادهم واكدتها تقارير صادرة عن مصلحة الطب الشرعى التابعة لوزارة العدل . واشار البيان إلى اكتفاء النيابة العامة باثبات اثار التعذيب دون بذل مساعى جادة لتعقب المسئولين عنه وتقديمهم للمحاكمة ، كما اشار إلى أن تباطؤ النيابة فى عرض المتهمين على الطب الشرعى لاثبات آثار التعذيب الا بعد فترة طويلة قد هدد باندمال هذه الآثار الأمر الذى انعكس فى تقرير الطب الشرعى الخاص بالمتهم السيد على عبد الله الذى رصد آثار التئام بعض الاصابات يصعب معها بيان سبب هذه الاصابات أو الاداة التى استخدمت فى أحداثها .

استمرار احتجاز سجين يمنى رغم انقضاء مدة عقوبته

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان التماسا يتعلق بالسجين اليمنى الجنسية السيد / صالح أحمد عيسى الذى كان قد صدر حكم قضائى بحقه منذ أكثر من عامين . واستمر احتجازه بسجن القناطر منذ ذلك الحين حتى بعد أن قضى هو فترة العقوبة المقررة عليه .

وقد أفاد الإلتماس الذى تلقته المنظمة والذى ورد فى صورة برقية مرسلة من اليمن ان المذكور لم يرتكب أى جرم كما لم تصدر بحقه أى احكام قضائية أخرى خلاف لتلك المشار إليها والتى نفذها بالفعل وقد أورد الإلتماس استفسارا حول أسباب استمرار احتجازه كما تضمن مناشدة لإطلاق سراحه مشيرا لإهتمام بعض الدوائر داخل الرأى العام اليمنى بتطورات قضيته انطلاقا من ثقتهم بعدالة القضاء فى مصر .

وقد خاطبت المنظمة السيد اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية بجمهورية مصر العربية ، واستفسرت من سيادته عن حقيقة الأمر وعن أسباب استمرار احتجاز المذكور رغم قضائه لفترة العقوبة المقررة عليه . كما ناشدته إصدار أوامره بإخلاء سبيله اذا لم تكن هناك تهم بجرائم محددة منسوبة إليه . ولم تتلق المنظمة ردا

السودان

تخفيض أحكام الاعدام على المتهمين بالتخطيط لقلب الحكم

اعلنت مصادر سودانية رسمية فى مطلع ديسمبر / كانون الأول أن الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى قد قرر تخفيض الحكم بالاعدام على عشرة من المتهمين بالتخطيط لقلب نظام

الحكم بالسودان ، منهم ستة عسكريين وأربعة مدنيين الى عقوبة السجن المؤبد . كما قرر تخفيض عقوبة السجن على عدد من المحكوم عليهم فى هذه القضية من ٣٠ سنة إلى عقوبات تتراوح بين عشر سنوات وسنتين . كما تضمنت الاحكام التى صادق عليها الفريق البشير طرد عشرة من العسكريين من الخدمة وتجريدهم من الرتبة . وقد اعلن المتحدث الرسمى باسم القوات المسلحة السودانية بأن المحكمة العسكرية قد اصدرت حكمها بالبراءة على سبعة من المتهمين وان التحقيقات فى هذه القضية قد شملت ٥٢ متورطا منهم ٥ لواءات و٤ عمداء ، والباقين من عقيد إلى رقيب ، وعدد من المدنيين .

كانت السلطات السودانية قد فرضت نطاقا شديداً من السرية حول تطورات هذه المحاكمة منذ اعلان القبض على عشرات الأشخاص فى اغسطس / آب الماضى واحالتهم للمحاكمة العسكرية بزعم تورطهم فى التخطيط لمؤامرة للاطاحة بالنظام .

وعلى مدى الشهور الثلاثة الماضية حرصت المنظمة العربية لحقوق الانسان على مخاطبة السلطات بشأن هذه القضية ودعت إلى توفير ضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين وخاصة فى ضوء مارصدته التقارير العديدة من ان المحاكمة تجرى بصورة سرية وان العديد من المتهمين قد تعرض للتعذيب الذى استهدف اجبارهم على الادلاء باعترافات تدينهم ، كما حرموا من حقهم فى الاستعانة بمحامين للدفاع عنهم . كما ناشدت المنظمة الفريق البشير اعمال الصلاحيات التى يتمتع بها للحيلولة دون تنفيذ أية احكام بالاعدام من المحتمل صدورها بحق المتهمين اتساقا مع موقف المنظمة الثابت من عقوبة الاعدام فى القضايا السياسية .

واذا كانت المنظمة العربية لحقوق الانسان تعتبر ان تخفيف احكام الاعدام يشكل نوعا من التجاوب مع مناشداتها ، فإنها لاتزال تلح على ضرورة اعادة محاكمة المتهمين وتوفير الضمانات القانونية المتعارف عليها دوليا لكفالة الحق فى المحاكمة العادلة فى ضوء مانمليه التزامات السودان الدولية بموجب تصديقها على العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية .

هذا وكانت المنظمة قد تلقت قبيل الاعلان الرسمى عن صدور الاحكام تقريرا من المنظمة السودانية لحقوق الانسان اعربت فيه عن قلقها الشديد بشأن مصير نحو مائتين ممن طالتهم الاعتقالات فى هذه القضية واحتجاز اعداد منهم فى أماكن غير معلومة وتعرض بعضهم للتعذيب . وقد ناشدت المنظمة السودانية فى تقريرها الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر / تشرين الثانى الحكومات والمنظمات الاقليمية والدولية المعنية بحقوق الانسان التدخل لدى السلطات من أجل اطلاق سراح كافة المحتجزين الذين لم توجه لهم تهم بجرائم مؤثمة قانونا ، وتوفير محاكمة علنية عادلة يكفل فيها للمتهمين كافة حقوقهم القانونية ، وضمان ان تكون اماكن احتجاز المعتقلين لائقة انسانيا وخاضعة لمراقبة واشراف السلطات الرسمية بالسجون والقضاء ، والامتناع عن ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة بحق المعتقلين والتوسط لدى السلطات للحيلولة دون استخدام عقوبة الاعدام بحق المتهمين .

فى رده على المنظمة :
السفير السودانى يقدم ايضاحا بشأن مشكلة بعض الطلاب السودانيين بالجامعات المصرية

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان ـــ والنشرة ماثلة للطبع ـــ ردا من السفير السودانى بالقاهرة على خطاب كانت المنظمة قد وجهته لسيادته بخصوص التماس تلقته حول إيقاف الإعانة الشهرية عن عدد من الطلاب السودانيين من المسجلين بإحدى الجامعات المصرية ، أفاد بتضررهم من قرار إسقاط هذه الإعانة عنهم فى ضوء أنهم أمضوا مدة أكثر من تلك المقررة لهم للدراسة بالخارج

وقد جاء فى رد السيد عز الدين حامد سفير جمهورية السودان بمصر « نحمد لكم مخاطبتنا لمعرفة الحقائق المحيطة بموضوع الطلاب السودانيين بالجامعات المصرية ممن إستنفدوا حق الحصول على الإعانة المالية الشهرية . وأرجو أن يكون الرد التالى مستوفيا لما جاء فى استفساركم عن الموضوع » . وأوضح سيادته فى هذا الصدد عدة أمور أولها « أن المسائل المتصلة بطلابنا فى الخارج تعالج وفقا للوائح التعليمية والتربوية المقررة . وهذا أمر لاينفرد به السودان وحده ...» ويضيف أن « لوائح وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى جمهورية السودان تنص على إمكانية أن يتلقى الطالب الإعانة المقررة لمدة سنتين اضافيتين فقط زيادة على السنوات المقررة أصلا للإنتهاء من الدراسة والحصول على المؤهل المطلوب . وهذا النظام يسرى على جميع الطلاب السودانيين بالخارج الذين يتلقون إعانة من الوزارة وفيه درجة مناسبة من المرونة فى التعامل مع الطلاب الذين يتعثرون فى دراستهم

ثم علق سيادته على بعض الاجراءات التى لجأ هؤلاء الطلاب لإنتهاجها فى معرض محاولتهم للفت الأنظار لمشكلتهم قائلا : « هذه السفارة على علم تام بالجهات التى تستغل مثل هذه الظروف والتى دفعت بهذه المجموعة من الطلاب لمسالك وتصرفات غير سليمة . ان الضغوط التى لجأوا لممارستها ، بما فى ذلك إستجابتهم للتحريض بالشغب أمام مبنى السفارة واعتصام سبعة طلاب من جامعة الزقازيق والإمتناع عن تناول الطعام ، لا تساعد على ايجاد حل لمشاكل الطلاب الراسبين والمستنفذين لحق الإعانة المالية » .

ثم اختتم سيادته خطابه مشيرا للحل المتاح الذى شرعت المستشارية الثقافية بالسفارة فى تحقيقه فأفاد ان صندوقا خيريا أنشأه الاتحاد العام للطلاب السودانيين بالقاهرة يضع ضمن أغراضه معالجة أوضاع بعض الطلاب المستنفذين للإعانة فى حدود التكافل والظروف الإنسانية ، وأضاف قائلا : « وفى اعتقادنا أن التدابير التى اتخذت فى هذا الشأن كافية لمعالجة الحالات التى يوجد مبرر للتعاطف معها ، مع ملاحظة أن عددا غير قليل من الطلاب المستنفذين ظل فى الكليات التى ينتمى إليها فترة بلغت ضعف المدة المقررة للتخرج » .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان اذ تعبر عن شكرها للايضاح الذى تفضل به السيد السفير ، فانها تأمل أن يتسع الحل المقترح ليشمل حالات الطلاب المشار إليهم اعلاه ، خاصة وأن الإلتماس الوارد للمنظمة كان قد أشار إلى أن ظروف قهرية هى التى تسببت فى

تأخرهم عامين عن المدة المقررة لهم . كما أكدت على أنهم معنيون بإكمال دراستهم الجامعية بمصر .

هذا وكان الإلتماس الوارد قد أشار للجهود التى قام بها الطلاب المذكورين بغية لفت الأنظار إلى مشكلتهم وايصالها للجهات المسئولة . فأورد أنهم تقدموا بمذكرتين لاتحاد الطلاب السودانيين فرع الزقازيق ، كما أجروا اتصالا بالمستشار الثقافى لسفارة السودان ، وبالسيد وزير التعليم العالى بالخرطوم ومع عدم تحقق نتائج ايجابية أعلنوا إضرابا مفتوحا عن الطعام وذلك بعد اعتصام نظموه بدار اتحاد الطلاب السودانى فرع الزقازيق . هذا وقد أعرب الإلتماس عن تطلعه لإستجابة الجهات السودانية المعنية لمطلبهم خاصة أن الغاء التحويلات التى كان يسمح بها للطلاب من جانب أولياء أمورهم فى السودان قد ضاعف من صعوبة الظروف التى يعيشون فى ظلها دون مورد مالى يعينهم على مواصلة الدراسة .

هذا وكانت المنظمة قد ناشدت السيد السفير السودانى بإحالة مشكلة هؤلاء الطلاب للجهات المعنية فى الخرطوم للنظر فى ايجاد حل يتيح لهم استمرار دراستهم وفق اللوائح المعمول بها وإعادة النظر فى السماح لهم بتلقى الإعانة الشهرية حتى يتيسر لهم مواصلة تعليمهم

المغرب

أحداث عنف مؤسفة بين طلاب الجامعات

شهدت الجامعة المغربية منذ بدايات اكتوبر / تشرين أول احداثا دامية ، فى موجات متلاحقة من العنف خاصة فى فاس ووجدة والقنيطرة ومكناس ، حيث تصادمت جماعات متطرفة من الأصوليين والماركسيين لفرض سيطرتها بالعنف على الحركة الطلابية ، وقد وقعت اشد تلك المواجهات بجامعة وجدة

وقد اسفرت هذه الأحداث المؤسفة عن مقتل عدد من الطلاب فى وجدة قدرتها الأوساط الصحفية بثلاثة من بينهم معطى أو مليل طالب فى السنة السادسة بجامعة وجدة ، كما خلفت ١١ جريحا فى حالة خطيرة .

وقد اعلنت الشرطة انها وضعت يدها على وثائق وملفات فيها احكام بالقتل والتعذيب والخطف تجاه طلبة المغرب صادرة عما يسمى بدار الفتوى .

وقد تجددت الاضطرابات فى بداية ديسمبر / كانون الأول الجارى وشهدت جامعة فاس احداث عنف على اثر مواجهات بين الطلاب وقوات الأمن ، حيث كان الطلاب قد رفعوا مطالب طلابية للادارة ، وفى طنجة اسفرت الاضطرابات عن جرح رجلين من الأمن واصابة طالب بطلق نارى .

هذا وقد عبرت المنظمات الوطنية المعنية بحقوق الانسان فى المغرب عن قلقها ازاء هذه الأحداث المؤسفة ، فأصدرت المنظمة المغربية لحقوق الانسان بيانا فى ١٩٩١/١١/٩ ابرزت فيه « ان عدة شهادات متطابقة اكدت على موقف قوات الأمن الجانح للتفرج المشتبه فيه ، والحالة ان وظيفتها الاساسية كانت تقتضى التدخل فى اطار القانون بوسائل مناسبة من اجل الوقاية والحيلولة دون وقوع العنف ، وان جو الإرهاب الذى أصبح سائدا داخل الجامعات صار يعرقل بشكل خطير حرية الرأى والتعبير والانتماء السياسى والثقافى والحق فى تعليم سليم .

وفى ختام بيانها طالبت المنظمة بإلحاح بأن يستفيد كل الأشخاص المقبوض عليهم والمقدمين للقضاء من محاكمة عادلة وقررت فى هذا الصدد بعث مراقبين لتتبع سير المحاكمات الجارية .

كما اتهمت نشرة الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق الانسان فى ١٩٩١/١١/٢٠ قوات الأمن — التى اخترقت صفوف الحركات الاسلامية — بإثارة الاضطرابات فى الجامعات بخلق الظروف المواتية للمواجهة بين الطلاب ، واتهمت الحكومة بعدم محاولتها — ولمدة أسبوع — انقاذ العديد من التقدميين الذين يتعرضون للقتل .

واصدرت لجنة التنسيق بين العصبة المغربية لحقوق الانسان والجمعية المغربية لحقوق الانسان بيانا اكدت فيه انها درست حملة الاعتقالات والخطف التى طالت مواطنين على اثر احداث العنف التى شهدتها بعض المؤسسات الجامعية اذ افرج عن بعضهم وأحيل أخرون على القضاء وطالبت اللجنة بالافراج عن الباقين أو إحالتهم للمحاكمة العادلة .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان اذ تعرب عن اسفها تجاه هذه الاحداث تؤكد من جديد على اتاحة الفرصة امام جميع الأراء والاتجاهات السياسية للتعبير عن نفسها وليس ادعى من ساحة الجامعة من اتاحة مثل هذه الفرصة ، وهو مايشكل اساس الديمقراطية ومعارضة العنف بكل صورة من طرف السلطات أو أية مجموعات وتؤكد على موقفها الثابت والمبدئى فى مثل هذه الأحداث .

اليمن

وزير داخلية اليمن يتناول قضية الاغتيالات ويدعو أمين عام المنظمة لزيارة اليمن للتحقق بنفسه

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان خطابا من السيد / غالب مظهر القميش وزير الداخلية والأمن بالجمهورية اليمنية ، وذلك ردا على البرقية التى كانت المنظمة قد وجهتها للسيد الرئيس على عبد الله صالح بشأن البلاغات التى تلقتها بخصوص وقائع الاغتيالات التى وقعت فى اليمن ، والتى كانت المنظمة قد أعربت خلالها عن مخاوفها وأسفها العميقين لوقوعها .

وقد جاء فى رد السيد وزير الداخلية انه « قد كثر اللغط حول هذه المواضيع فى الآونة الأخيرة منذ الاعتداء الآثم على السيد / حسين الحريبى وولده والأستاذ عمر الجاوى » . وأضاف « وقد تناقلت وسائل الاعلام اليمنية ان الحادث كان بدافع الثأر ، ومع ذلك فالتحقيقات جارية والبحث عن الجناه قائم . اما قضية محاولة الاعتداء على الأخ صادق عبد الله الأحمر فقد ثبت انها ناجمة عن خلافات وثارات قبلية ، والمشكلة فى طريقها إلى الحل بين القبيلتين بالوسائل المعروفة » .

ثم تناول سيادته حالة أخرى تلقت — وفق البيانات الواردة للمنظمة

ـــ تهديدات بالقتل فأشار بقوله : « أما التهديدات التى أشرتم إليها ضد الدكتور / أبو بكر السقاف ، فلم يعرف عنها شيء داخل البلد ، كما لم يتقدم الدكتور ابوبكر السقاف بأية شكوى إلى السلطات المختصة مما يجعل الخبر الذى وصلكم محض اشاعة » واضاف « ان بلادنا تتعرض لحملة مغرضة لمحاولة النيل من وحدتها ، وتضليل مسارها الديموقراطى وتكميم الحريات السياسية التى تتمتع بها . ولذلك نرجو من المنظمة أن تتقصى الحقائق وان لاتكون موصلا للإشاعات والافتراءات » واختتم السيد وزير الداخلية خطابه بتوجيه دعوة لأمين عام المنظمة لزيارة الجمهورية اليمنية للتعرف على حقيقة الأمر تاركة للمنظمة إختيار التوقيت المناسب لإتمامها .

والمنظمة اذ تعرب عن تقديرها للايضاح الذى تلقته من السيد الوزير وتوجيه الدعوة لها لزيارة اليمن واجراء اتصالات بالمسئولين فإنها تأمل أن تتمكن السلطات من إجهاض أية محاولات تنطوى على ممارسة العنف وعلى التصفية السياسية للخصوم سواء على المستوى السياسى أو القبلى .

هذا وكانت المنظمة قد تلقت بلاغا حول اغتيال حسن الحريبى رئيس فرع حزب التجمع اليمنى الوحدوى بصنعاء بعد أن اطلق مجهول النار عليه فى ١٠ سبتمبر ـــ وهو الحادث الذى أسفر عن إصابة أمين عام هذا الحزب عمر عبد الله الجاوى ـــ كما تلقت بلاغا يفيد تعرض أحد الشخصيات العامة باليمن لتهديد بالاغتيال ، أبرقت فى أعقابها للسلطات اليمنية وناشدتها اجراء تحقيق علنى ونزيه فى الأمر ومحاسبة المتورطين فيه واتخاذ الإجراءات الحازمة للحيلولة دون تكرار وقوع ممارسات مماثلة بوصفها أمور تنطوى على إهدار لحق اساسى من حقوق الانسان وهو الحق فى الحياة وفى الأمان الشخصى .

والمنظمة التى تابعت تطورات موجة العنف فى البلاد والتى كان من بينها محاولة إغتيال صادق عبد الله الأحمر الأمين العام للحزب الجمهورى المعارض والنائب بالبرلمان تدعو لتفادى مزيد من أعمال العنف وافساح المجال أمام التحولات التى تشهدها الساحة اليمنية على صعيد الاجراءات السياسية وفى مقدمتها التحول إلى التعددية السياسية وما يقترن بها من إمكانيات وسبل للتعبير أمام كافة الأطراف والفعاليات السياسية فى البلاد خاصة وان مثل هذا التحول فى حاجة لمناخ مواتٍ ييسر مثل هذا التوجه ويدعمه ويحمى البلاد من مغبة أعمال العنف والعنف المضاد بكل مايحمله ذلك من أضرار ومضاعفات سلبية على مجرى تطور الأحداث .

والمنظمة التى تتطلع لمواصلة الحوار مع السلطات اليمنية المعنية فإنها ولاشك يعنيها أن تعقد مثل هذه الاتصالات عما قريب .

البحرين

اعتقال استاذ جامعى شارك فى ندوة حول مستقبل الوحدة الخليجية

فى نداء عاجل ورد للمنظمة خلال الأيام القليلة الماضية أحيطت المنظمة علما بنبأ إلقاء القبض على الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود على أثر مشاركته فى ندوة بالكويت حول « الوحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى ـــ منظور مستقبلى » . ففور وصوله لمطار البحرين مساء يوم ١٩٩١/١٢/١٣ ألقت السلطات المختصة القبض عليه . وقد جاء هذا الإجراء فى أعقاب مساهمته فى أعمال الندوة التى أقيمت بإشراف ثلاث جمعيات كويتية وهى جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ، وجمعية الخريجين ، ورابطة الاجتماعيين . وألقى الدكتور عبد اللطيف خلالها بحثا بعنوان « دور المشاركة الشعبية فى صياغة القرار السياسى ومستقبل الديموقراطية فى المنطقة » .

وفيما أفاد النداء الوارد للمنظمة أن محاضرة محمود ـــ وهو عضو بهيئة تدريس جامعة البحرين ـــ لم تتضمن على أى من الوجوه ما من شأنه أن يعد تحريضا على إستخدام العنف ، الا ان السلطات البحرينية ، بالرغم من ذلك ، اتخذت بحقه هذا الاجراء فور وصوله للأراضى البحرينية عائدا من الكويت .

وقد أثار إجراء القبض على الدكتور محمود آل محمود استياءا فى عدد من الدوائر خاصة فى أوساط هيئات التدريس وغيرها من الدوائر المعنية ، كما أثار شعورا بالأسف خاصة وانه لم يتجاوز فى بحثه ـــ حسبما أفاد النداء ـــ حدود ابداء وجهة نظره فى بعض القضايا المتعلقة بالوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجى والأسباب التى أخرت قيامها على مستوى منطقة الخليج وعلى المستوى العربى بوجه عام ، وقدم فى الوقت نفسه تصورا لمستقبل دول الخليج تضمن خمسة عشر إقتراحا دعا لدراستهم من جانب قادة مجلس التعاون الخليجى .

وقد خاطبت المنظمة فور تلقيها تلك الأنباء السيد وزير داخلية دولة البحرين وأعربت عن قلقها من اجراء القبض على المذكور مشيرة إلى أنها تخشى أن يكون هذا الاجراء قد جاء بالرغم من تعبيره السلمى عن ارائه ومعتقداته . كما رجته إيضاح ماهية التهم المنسوبة للدكتور عبد اللطيف محمود وناشدته اخلاء سبيله على وجه السرعة أو توفير محاكمة عاجلة له تتوفر فيها كافة الضمانات القانونية الواجبة . وذلك اذا ماكانت هناك تهم محددة منسوبة إليه إنطلاقا من إعمال مبدأ العدالة لكافة المواطنين . وبينما تتطلع المنظمة لإستجابة السلطات البحرينية المختصة لمناشدتها من أجل إطلاق سراحه فإنها تأمل أن يعالج هذا الأمر دونما ابطاء بما يتيح كفالة حرية التعبير والاعتقاد ، وسائر الحقوق والحريات الأكاديمية الأخرى .

الأردن

اختفاء مواطن لبنانى عقب اعتقاله منذ عام ١٩٨١

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان اتماسا يتعلق بالمواطن اللبنانى الجنسية السيد / محمد هاذى عبد الله السيتى أفاد بأنه اعتقل من مقر عمله فى ١٩٨١/٥/٩ ولم يعرف مصيره منذ ذلك الحين . وأضاف الالتماس انه كان قد جاء إلى الأردن فى نهاية عام ١٩٧٦ قادما من لبنان كما كان مقيما بالعراق خلال عام ١٩٧٤ حيث عمل بإحدى مؤسساتها كمهندس كهرباء . علما بأنه ولد بالعراق وحاصل على الجنسية العراقية . هذا وأشار الالتماس الوارد انه ألقى القبض عليه فى الأردن فى مقر عمله فى محطة الحسين الحرارية فى الزرقاء رغم انه لم يقترف أى جرم ـــ حسبما أورد الإلتماس الذى تضمن مناشدة تتعلق

بالتحرى عن حقيقة مصيره والنظر فى إمكانية اخلاء سبيله .

هذا وقد خاطبت المنظمة السيد وزير داخلية المملكة الأردنية الهاشمية استفسرت فيه عن حقيقة مصير المواطن المذكور ، وعن طبيعة التهم الموجهة إليه كما أعربت عن تطلعها لتلقى ايضاحا بشأنه خاصة وانه يساورها قلق من طول أمد اختفائه ، ومن الغموض الذى يحيط بقضيته . كما ناشدت المنظمة السلطات الأردنية اطلاق سراحه اذا لم تكن هناك تهم بجرائم محددة منسوبة إليه أو احالته للمحاكمة اذا ماكانت هناك تهم بجرائم محددة موجهة إليه ولاتزال المنظمة فى انتظار تلقى ردا فى هذا الشأن .

سوريا
تردى الحالة الصحية لاحد المعتقلين السياسيين

تلقت المنظمة إلتماسا يتعلق بالحالة الصحية للمعتقل السياسى الدكتور / محمود عريان والذى يعانى من تردى حالته الصحية بشكل بات يهدد حياته حسبما أفاد الإلتماس .

والمعروف ان الدكتور عريان ، وهو طبيب جراح ، كان قد ألقى القبض عليه فى أيلول / سبتمبر ١٩٨٦ ضمن أخرين وجهت إليهم تهمة الانتماء إلى التنظيم الناصرى ، ولم يقدم للمحاكمة طوال هذه الفترة . وقد أعرب الإلتماس الوارد عن مخاوفه من تعرض حياته للخطر بعد أن أصيب بشلل لعدم تلقيه للعناية الطبية اللازمة فضلا عن سوء الأوضاع المعيشية داخل السجن .

وقد خاطبت المنظمة العربية لحقوق الانسان السيد وزير داخلية سوريا ورجته القاء الضوء على الاعتبارات التى أدت لاستمرار احتجاز المذكور دونما محاكمة رغم مرور أمد طويل على تاريخ إلقاء القبض عليه ، وايضاح ما اذا كان من المنتظر تقديمه للمحاكمة فى القريب العاجل . كما ناشدته النظر فى اخلاء سبيله اذا لم تكن هناك تهم بجرائم محددة منسوبة إليه أو تقديمه لمحاكمة عادلة دون تأخير مع الأخذ بعين الاعتبار حالته الصحيةوالجانب الانسانى فى قضيته مشيرة لضرورة الاسراع بتقديم الرعاية الصحية اللازمة له وتوفير كافة التسهيلات المناسبة فى هذا الشأن .

وقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان ــ والنشرة ماثلة للطبع ــ بارتياح بالغ أنباء الافراج عن الدكتور محمود العريان فى إطار إجراءات شملت إطلاق سراح أعداد كبيرة من المعتقلين السياسيين .

الولايات المتحدة
مخاوف من احتمالات الاعتداء على السيد نصير رغم تبرئته

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بإرتياح نبأ تبرئة السيد نصير المصرى الجنسية من تهمة قتل الحاخام الاسرائيلى المتطرف « مائير كاهانا » وذلك بموجب قرار هيئة المحلفين فى مدينة نيويورك وبعد محاكمة دامت لمدة عام وبدأت فى نوفمبر عام ١٩٩٠ . هذا وفيما تعرب المنظمة عن ارتياحها تجاه ذلك القرار فإنها لاتزال تستشعر قلقا حول مصير السيد نصير من وقوع افعال انتقامية بحقه من جانب انصار الجماعات العنصرية المتطرفة خاصة فى ضوء ماسبق وتعرض له أثناء المحاكمة .

وكان السيد نصير قد أدلى لبعض الصحفيين بتصريحات أشار فيها أنه تلقى تهديدات من الجماعات المؤيدة لكاهانا مشيرا إلى انه تلقى تهديدا بالفعل من ابنه « بنيامين » جاء فيه أن على نصير « ان ينظر دائما خلف ظهره إلى أخر يوم فى حياته » .

ومن المعروف ان الحكم الصادر لصالح السيد نصير يتعلق بتهمة واحدة من بين التهم الموجهة إليه وهى تهمة اطلاق النار على كاهانا فى نوفمبر عام ١٩٩٠ . اما التهم الأخرى المنسوبة إليه ــ والتى تتعلق بإحراز مسدس وإصابة اثنين وإجبار شخص بالقوة . فهى تهم لابد من إبطالها حسبما صرح السيد نصير مادامت هيئة المحلفين قد أكدت أنه غير مذنب فى التهمة الأولى فضلا عن انه يعتبرها تهما باطلة من الناحية القانونية حيث أن المسدس الذي استخدم فى قتل كاهانا هو نفسه الذى استخدم فى الإصابات الأخرى التى وقعت لأخرين اثناء الحادث . وأن تبرئته من الأولى يترتب عليها إبطال الشبهات حوله فى باقى التهم .

هذا وكانت الأنباء الصحفية قد اشارت لحدوث مظاهرات أمام منازل هيئة المحلفين للتنديد بالحكم الصادر رغم ان القانون لايسمح بذلك ــ وهى مظاهرات نظمتها دوائر وجماعات يهودية بالولايات المتحدة الأمريكية .

وبينما تتطلع المنظمة ان تشهد المرحلة القادمة من محاكمة السيد نصير « سريانا » للعدالة التامة فى اجراءاتها وذلك اثناء النظر فى التهم الأخرى المنسوبة إليه والتى من المقرر لها ان تتم فى التاسع والعشرين من يناير الجارى فإنها ستواصل عنايتها بمتابعة سير هذه المحاكمة التى تهم الرأى العام اجمالا والدوائر المعنية بحقوق الانسان على نحو خاص .

من المعروف ان المنظمة كانت قد أجرت عدة اتصالات فى هذا الشأن طوال الفترة الماضية كان فى مقدمتها الاتصال الذى أجرته مع النائب العام الأمريكي وكذلك مع عدد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان بغية كفالة محاكمة عادلة له . وقد أجرت تلك الاتصالات جنبا إلى جنب مع غيرها من المنظمات والهيئات الأخرى العربية المعنية وفى مقدمتها اتحاد المحامين العرب .

هذا وكان الأمين العام لاتحاد المحامين العرب الأستاذ فاروق أبو عيسى والذى شارك فى الحضور فى بعض جلسات المحاكمة قد صرح بأن المحكمة استمعت إلى اربعين شاهدا من شهود الإثبات وانه لم يرد فى أقوال أى منهم بأنه رأى المتهم يطلق الرصاص على كاهانا . وحول انطباعه عن المحاكمة أفاد أن قاعة المحكمة قد بدت أقرب إلى ثكنة عسكرية من ناحية الاجراءات الأمنية والحواجز حول المبنى والتوتر الشديد داخل القاعة نتيجة الحضور المكثف لأنصار كاهانا » .

والمنظمة اذ تحذر من مغبة أى اعمال انتقامية ضد السيد نصير فإنها تواصل مناشدتها لكافة الهيئات المعنية بمواصلة المتابعة لإجراءات تلك المحاكمة والتأكد من استمرار التقيد فيها بضمانات العدالة وحقوق الانسان وحماية المتهم بالنظر للطابع المثير لهذه القضية كما تدعو المنظمات الانسانية للمطالبة بحضور المحاكمة بصفة مراقب للتأكد من سريان تلك الضمانات .

بعض الدول العربية واسرائيل أمام لجنة القضاء على التمييز العنصرى للأمم المتحدة

عقدت لجنة القضاء على التمييز العنصرى التابعة للأمم المتحدة اجتماعها الرابع عشر بجنيف فى الفترة من ٥ ــ ٢٣ آب / أغسطس ١٩٩١ ، وهذه اللجنة مسؤولة عن مراقبة تطبيق العهد الدولى للقضاء على كافة اشكال التمييز العنصرى ، وقد انضمت الى هذا العهد من الأقطار العربية الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت وليبيا والمغرب وقطر والسودان وسوريا والامارات العربية المتحدة وتونس واليمن .

وقد بحثت اللجنة عددا من التقارير المقدمة من الدول المصادقة على العهد منها **تقرير العراق** الذى قام بتقديمه السيد محمد الدورى عميد كلية الحقوق فى جامعة بغداد الذى قال ان التشريع العراق يمنع كافة اشكال التمييز بين المواطنين وان العراق قد انضم الى الاتفاقية الدولية لازالة ومعاقبة جريمة التمييز العنصرى واكد ان ماتنص عليه المادة الخامسة من العهد مطبق على كافة المواطنين بغض النظر عن الجنس والعرق والدين .

وعند مناقشة تقرير العراق من قبل اللجنة تساءل عضو اللجنة والمقرر المسؤول عن مراجعة تقرير العراق عن عدد الاكراد الذين فروا من البلاد ابان الحرب العراقية ــ الايرانية وحرب الخليج وما الذى قامت به حكومة العراق لحماية أرواح وممتلكات وصحة الأكراد ، وطلب من ممثل العراق ان يعلق على استعمال العنف بنطاق واسع اخيرا ضد الأقلية الكردية وعلى وضع المسلمين الشيعة و هل مازال يتعرض المحاصرون فى الاهوار منهم الى القصف بالمدافع ويمنعون من مغادرتها كما يمنع وصول الغذاء اليهم ؟ وهل ان اجراءات العفو التى اصدرتها الحكومة العراقية تشمل من ارتكبوا الافعال ضد الاكراد والشيعة وضد سكان الكويت ابان احتلال القوات العسكرية العراقية له ؟ وهل حقيقة ان العراق حاول تغيير التركيب السكانى للكويت باجلاء واعدام الكويتيين ؟ ثم تساءل عن تركيب المجلس الوطنى من الناحية القومية ، وهل ان الاكراد اجبروا على ترك مناطقهم الأصلية فى الجبال ليعيشوا فى المدن والقرى الجديدة التى انشأتها السلطة فى المنطقة ؟ كما طلب معلومات عن نتائج المفاوضات الأخيرة بين الحكومة والاكراد .

وقال أحد اعضاء اللجنة أنها كانت تتوقع تفاصيل اكثر عند تقديم التقرير شفويا من قبل ممثل العراق حيث أن المعلومات الواردة فى التقرير قديمة وفات زمانها الا ان التقديم كان مجرد تحليقات نظرية ومثالية . وقال ان لدى اللجنة معلومات كثيرة جدا عن عدم التزام العراق بتطبيق المادة الخامسة من الاتفاقية .

وقد رد ممثل العراق السيد محمد الدورى قائلا حيث ان التقرير العراقى اعد قبل ٢ آب / اغسطس ١٩٩٠ فلم يكن فى نيته الكلام عن تطبيق الاتفاقية بعد ذلك التاريخ . وقال انه لايمكن للوفد الاجابة على اسئلة اللجنة ذات الطابع السياسى ومع ذلك فالعراق مستعد كليا للتعاون مع اللجنة . وانه يأسف لتحميل العراق مسؤولية الوضع الذى يعانى منه حاليا . اما بالنسبة للاسئلة ذات الطابع الفنى فالوفد يحتاج الى بعض الوقت للاجابة عليها . ثم عاد السيد الدورى عند متابعة البحث وقال ردا على ما اثارته اللجنة عن أوضاع السكان الشيعة فى العراق ان ايران وربما بعض بلدان التحالف استغلت الوضع فى الجنوب لتحقيق اغراضها .

وفى الختام اعلنت اللجنة بأن العراق لم يقدم معلومات كافية عن معاملة الجماعات الاثنية وطلبت من الحكومة العراقية ان تدخل المعلومات المطلوبة فى تقريرها الحادى عشر .

وعند بحث اللجنة للتقرير المقدم من **لبنان** قال عضو اللجنة والمقرر المسؤول عن لبنان ان المعلومات المقدمة إلى اللجنة تعود إلى عشر سنوات مضت وان نظام الانتخابات الوطنية والبلدية والتعيين فى الوظائف المدنية والذى يستند الى حصص توزع على المجموعات الدينية فى البلاد هو نظام غريب الى حد ما . وان القتال بين الميليشيات المختلفة لسنوات عديدة أدى الى انتهاكات كثيرة لحقوق الانسان وخاصة حق الحياة ومنع التعذيب وضمان الحرية والأمن وحماية السجناء والحرية الدينية وحرية الرأى والتعبير وحماية الاقليات .

وطالبت اللجنة بمعلومات اضافية عن المدنيين والعسكريين المسيحيين المحتجزين من قبل السلطات العسكرية السورية ، وعن السكان الشيعة المحتجزين من قبل جيش جنوب لبنان وفى معتقل الخيام ، واشارت إلى أن هناك عددا كبيرا من الأشخاص محتجزين من قبل منظمة أمل ، وقد تعرض المحتجزون جميعا لانتهاكات صارخة لحقوق الانسان . واذ أخذت اللجنة بنظر الاعتبار تعقد الوضع فى لبنان حاليا فانها دعت الحكومة اللبنانية بالحاح الى معاودة الحوار مع الجهات المختصة بحقوق الانسان فى الأمم المتحدة .

كذلك نظرت اللجنة فى التقرير الدورى الحادى عشر الذى قدمته حكومة **الجمهورية العربية السورية** التى مثلها امام اللجنة السيدان المصرى والخورى وقال السيد المصرى فى تقديمه للتقرير ان الدساتير السورية المتعاقبة ضمنت المساواة امام القانون لكافة المواطنين وان قانون العقوبات ينصب على ان كافة الافعال التى تنطوى على التمييز العنصرى أو تشجع عليه تقع تحت طائلة العقاب وان حكم القانون قاعدة اساسية للمجتمع والدولة وان لكافة المواطنين حق المشاركة فى حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانهم يتمتعون جميعا بحقوقهم الدستورية والقانونية ولايمكن توقيفهم أو احتجازهم الا حسب القانون وان التعذيب والمعاملة المهينة بكافة أنواعها ممنوعة ويعاقب مقترفوها وان الدولة تضمن حرية المعتقد وممارسة كافة أنواع الشعائر الدينية بما يتفق مع متطلبات النظام العام .

نبهت اللجنة الحكومة السورية إلى الدليل الجديد الذى يجب اتباعه فى تقديم التقارير الى الجهات المسؤولة عن متابعة قضايا حقوق الانسان وطلبت اللجنة ان يكون التقرير السورى المقبل شاملا وطلبت من الوفد السورى ايضاح ما إذا كانت الحماية من التمييز

العنصرى فى التشريع السورى تشمل العناصر الخمسة المحددة فى العهد وهى العرق واللون والأصل العائلى والقومية والدين اذ حتى فى حالة عدم وجود تفرقة حسب هذه العناصر فى دولة ما فمن الواجب وضع تشريع وقائى لمنع التفرقة كما ان حماية « الزائرين » واجبة كحماية المواطنين .

واستفسرت اللجنة عما اذا كانت هناك قوانين تحكم ممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تمييز ، اذ يبدو للجنة ان كافة الحقوق المذكورة فى المادة ٥/د من العهد معترف بها فى الدستور فيما عدا حق مغادرة البلاد والعودة اليها .

وفيما يتعلق بتطبيق المادة السادسة من العهد ذكرت اللجنة بأن السلطات السورية قالت فى الماضى بأن الاكراد القليلين الذين مكثوا فى سوريا اندمجوا طوعيا مع السكان العرب . والسؤال هو هل ان الاكراد أو الاشخاص الذين هم من أصل كردى يعتقدون بتعرضهم للتمييز العنصرى أم لايعرف شيء عن وجهة نظرهم ؟ كما أبدت اللجنة أسفها لعدم الوفاء بالعهد الذى قطعه ممثل سوريا عند تقديم التقرير الدورى السابق (العاشر) بالاجابة تفصيلا عن تخويل « المحاكم الخاصة » باتخاذ اجراءات معينة ترجع لاعلان حالة الطوارىء فى البلاد .

وتساءل احد الاعضاء عن صحة مايذكر من ان الفلسطينيين فى سوريا يواجهون صعوبات فى السفر للخارج ومن ان اليهود لايسمح لهم بالانخراط فى القوات المسلحة وأنهم الأقلية الوحيدة التى يذكر دينها فى جوازات السفر وبطاقة الهوية الشخصية .

وفى رده على هذه الاسئلة والتعليقات أكد ممثل سوريا السيد المصرى ان كافة المجموعات السكانية تتمتع بنفس الحماية امام القانون دون تمييز بين المواطنين الأصليين و« الزائرين » ـــ يقصد هنا الفلسطينيين ـــ ثم قال إنه ليست هناك حاجة الى منظمات تعمل من أجل التقارب والدمج العنصرى فى سوريا اذ ليس هناك تمييز عنصرى اساسا وان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة فى العهد يجرى تنظيمها فى سوريا بقوانين مختلفة تضمن ممارستها وذلك يشمل حق مغادرة البلاد والعودة اليها ، كما قال أنه ليس هناك مشكلة كردية فى سوريا وان الاكراد السوريين مندمجين كليا وطوعيا فى المجتمع السورى ويعاملون دون تمييز . اما فيما يتعلق بالفلسطينيين فمن المهم ان نتذكر انهم لاجئون وان وجودهم فى سوريا مؤقت كضيوف ولذلك حافظوا على هويتهم وجوازات سفرهم الفلسطينية وان اى فلسطينى يرغب فى المغادرة يمكنه الحصول على وثيقة سفر خاصة . كما بين ان ليس هناك مايمكن وصفه بـ (جالية يهودية) فى سوريا وإنما بعض المواطنين السوريين هم من اليهود . ويمكنهم ممارسة أية مهنة يختارونها وان حركتهم قيدت بعد حرب ١٩٤٨ الا ان ذلك توقف منذ عام ١٩٧٦ ولهم الحرية فى السفر إلى خارج سوريا وممارسة كافة أنواع التجارة بما في ذلك شراء وبيع الأرض وتتوفر لهم فرص واسعة للتعليم . وليس من الصحيح ان دينهم يذكر فى جوازات سفرهم . وقال ان الخدمة العسكرية لاتشمل اليهود فى سوريا ، ليس بسبب التمييز العنصرى وانما لأسباب أخرى . وردا على سؤال حول استمرار حالة الطوارىء ، أجاب بأنها معلنة منذ عام ١٩٤٨ بسبب حالة الحرب ولكن ذلك لم يحد من حقوق المواطنين .

وخلال نظر اللجنة للتقرير الدورى السادس المقدم من اسرائيل قال عضو اللجنة والمقرر المسؤول عن اسرائيل أن العرب فى الأراضى الواقعة تحت سيطرة اسرائيل لايزالون يواجهون المعاناة والمشاكل . وقال ان التقرير لم يتبع النسق المطلوب من قبل اللجنة واشار الى تقرير منظمة العفو الدولية الذى جاء فيه ان عددا من الدروز سجنوا بسبب رفضهم الخدمة العسكرية وطلب معلومات عما اتخذته المحاكم الاسرائيلية بخصوص حوادث قبة الصخرة ، وتساءل هل هناك حق للعمل فى اسرائيل وأين سكن اليهود السوفييت ؟ وهل هناك استعمال للقوة دون تمييز ضد السكان فى المناطق تحت السيطرة الاسرائيلية وما هى الأسباب التى دعت لهدم المساكن وما الاجراءات المتخذة بصدد حوالى ٧٥٠٠٠ عاطل فى غزة وهل دفعت لهم تعويضات ؟

وطُلب من الوفد الاسرائيلى اعلام اللجنة عن أية قضايا امام المحاكم تتعلق بمنع التمييز العنصرى فى الأراضى المحتلة وهل استخدم التشريع ضد اثارة التفرقة العنصرية ازاء من قاموا بذلك ؟ .

وسأل احد الاعضاء عن الاجراءات المتخذة لتضييق الفجوة فى التعليم بين اليهود والعرب فى اسرائيل وهل ضمت أية حكومة اسرائيلية وزراء غير يهود ؟ وهل هناك غير اليهود فى المراكز الهامة فى الجيش أو الشرطة ؟ وهل الجيش مفصول عن المؤسسات الدينية وهل هناك مساواة بين المنتسبين للأديان المختلفة فى الجيش ؟

وقال عضو آخر ان اسرائيل تضفى الصفة القانونية على التمييز العنصرى ، اذ كيف يمكن للدولة انكار حق عودة العرب الى وطنهم بينما يمنح ذلك وفى الحال لكافة اليهود ؟ ولماذا لم تسمح اسرائيل بدخول الفلسطينيين الذين طلبوا العودة الى غزة اخيرا من الكويت ؟

وتساءلت اللجنة عن كيفية متابعة ومراقبة سياسة القضاء على التفرقة العنصرية فى اسرائيل فهل هناك مايمكن ان يفيد به الوفد الاسرائيلى اللجنة حول تشجيع المنظمات التى تدعو الى التفاهم والتعاون والاتحاد بين العناصر المتعددة ؟ كذلك ان المعلومات غير متوفرة فى التقرير عن الحقوق المتساوية فى التعامل أمام المحاكم والحق فى الأمن للأشخاص وحماية الحقوق السياسية . فهل يمكن القول ان الحقوق المدنية التى تنص عليها المادة الخامسة من العهد متوفرة دون تمييز فى اسرائيل ؟ وهل حقا جرى الاستيلاء على أراض عربية لانشاء الطرق المؤدية الى المستوطنات اليهودية ؟ وهل حقا ان حصة الزراعة الفلسطينية من الماء قد حددت بـ ٩٠ ـــ ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا حتى عام ٢٠١٠ بينما خطط لزيادة حصة المستوطنين اليهود بأكثر من ١٠٠٪ خلال الثمانينات .

وفى الختام اعربت اللجنة عن قلقها البالغ بسبب الوضع فى الأراضى المحتلة وعن أسفها لان تقرير اسرائيل لم يتبع الدليل الخاص بنسق ومحتوى التقرير المطلوب كما ذكرت اللجنة بأن حكومة اسرائيل لم تطبق فى الأراضى المحتلة لا ميثاق جنيف المتعلق بحماية الأشخاص المدنيين فى زمن الحرب ولا العهد الدولى للقضاء على كافة اشكال التمييز العنصرى .

المعهد العربى لحقوق الانسان ينظم ندوة حول العدالة الجنائية والاصلاحات السجنية

شهدت العاصمة التونسية فى الفترة من ٢٩ نوفمبر / تشرين الثانى ــ ٢ ديسمبر / كانون الأول اعمال الندوة العربية الأفريقية حول « العدالة الجنائية والاصلاحات السجنية » والتى شارك في تنظيمها كل من الرابطة التونسية لحقوق الانسان والمعهد العربى لحقوق الانسان والمنظمة الدولية للاصلاح الجنائى ، وذلك تحت اشراف مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان . وقد شارك فى الندوة ممثلين عن المنظمة العربية لحقوق الانسان والعديد من المنظمات غير الحكومية الدولية ولجان وروابط حقوق الانسان على المستوى العربى والأفريقى .

وقد اختتمت الندوة اعمالها باصدار العديد من التوصيات الهامة دعت من خلالها الأمم المتحدة إلى تحويل مايسمى « بقواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء » إلى اتفاقية دولية ملزمة يراعى فيها تطوير هذه القواعد بما يتلائم مع العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب . ونددت التوصيات العامة الصادرة عن الندوة بكافة اشكال التعذيب والمعاملة اللاانسانية المتبعة حاليا وطالبت كافة الحكومات بوقفها ومعاقبة مرتكبيها كما طالبت باطلاق سراح كافة المحتجزين السياسيين وسجناء الرأى ، والغاء حالات الطوارىء والأحكام العرفية المعلنة فى بعض البلدان .

كما ناشدت الندوة الحكومات العربية الأفريقية الانضام إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الانسان وتعديل قوانينها الوطنية بما يتلائم مع هذه الاتفاقيات . وناشدت كذلك الجامعة العربية للسعى من أجل التصديق على مشروع عربى لحقوق الانسان يتلائم والمواثيق والعهود الدولية فى هذا المجال .

وفيما يتعلق بالاحتجاز اوصت الندوة بعدم جواز اعتقال اى شخص تعسفيا ، وبإلا يتجاوز احتجاز أى شخص من قبل السلطات المختصة مدة ٢٤ ساعة ، وتمكين المحتجز من الاتصال الفورى بذويه وطبيبه ، وعدم جواز البدء فى أى استجواب الا بحضور محام ، وعدم جواز احتجاز أى شخص فى غير الأماكن المخصصة قانونا ، وضمان عدم تعريضه للتعذيب أثناء استجوابه .

وفيما يتعلق بالمحاكمة فقد تضمنت التوصيات المطالبة بالغاء القضاء الاستثنائى بكافة صورة ، وضرورة توفير الضمانات القانونية المتعارف عليها دوليا لكفالة محاكمة عادلة .

وفيما يتعلق بالاصلاحات السجنية فقد دعت التوصيات إلى انشاء لجنة دائمة لمتابعة الاصلاحات السجينة فى الدول العربية والأفريقية يكون من بين مهامها تقصى الحقائق الميدانية عن مدى تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء ، كما طالبت بأن تتبع الادارات السجينة وزارة العدل ، واستبدال العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة (اقل من سنة) بعقوبات غير مؤسسية مثل الحكم بالوضع تحت الاختبار القضائى ، وحظر العقوبات البدنية والتأديبية داخل السجون .

المنظمة المصرية لحقوق الانسان تبدأ حملة لوقف التعذيب

عقدت المنظمة المصرية لحقوق الانسان مؤتمرا صحفيا فى الخامس من ديسمبر / كانون الأول اعلنت فيه اعتزامها على القيام بحملة لوقف التعذيب فى مصر . تبدأ فى العاشر من ديسمبر / كانون أول وتستمر لمدة عام تحت شعار « اوقفوا التعذيب من اليوم .. وليس غدا » وقد اعربت المنظمة فى بيان صحفى فى هذا الصدد عن أسفها لأن التعذيب قد صار عملا روتينيا ، كما أعربت عن اعتقادها بأن السلطات المطلقة التى حظيت بها أجهزة الأمن خلال عشر سنوات من سريان حالة الطوارىء ، قد ادت إلى تمتعها بسلطة استثنائية فوق القانون وفى مواجهة النظام القضائى ذاته ، بحيث أصبح المسئولون عن التعذيب فى هذه الأجهزة بمأمن من العقاب .

واكدت المنظمة ان الإصرار على انكار التعذيب لايقنع أحداً ، ولم يفد الا فى طمأنه المتورطين فيه ، ودعت لاثبات عكس ذلك بتقديم دليل ملموس مثل فتح السجون وأماكن الاحتجاز بمقار مباحث أمن الدولة امام المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية .

وتختار نبيل الهلالى شخصية عام ١٩٩١ لحقوق الانسان

نظمت المنظمة المصرية لحقوق الانسان برنامجا للاحتفال بالذكرى الثالثة والاربعين للاعلان العالمى لحقوق الانسان تضمن البرنامج حفلا غنائيا وشعريا بمقر نقابة الصحفيين فى ١٩٩١/١٢/١٠ ، جرى خلاله الاعلان عن اختيار الأستاذ نبيل الهلالى المحامى كشخصية عام ١٩٩١ للدفاع عن حقوق الانسان فى مصر ومنحه الجائزة السنوية المخصصة لذلك باسم المرحوم فتحى رضوان .

كما اقيم فى اطار برنامج الاحتفال معرضا للفنون التشكيلية تضامنا من عدد من الفنانين التشكيليين مع حقوق الانسان ، وخصصت عائدات بيع اعمال المعرض لدعم المنظمة المصرية لحقوق الانسان .

فرع المنظمة بالمملكة المتحدة يدير حواراً مفتوحا مع رئيس المنظمة

دعا فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان بالمملكة المتحدة إلى حوار مفتوح مع الأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة . وقد لبى الدعوة للحوار الذى دار فى ٢ أكتوبر / تشرين أول لفيف من أعضاء وأصدقاء الفرع والمعنيين بحقوق الانسان وعدد من الصحفيين العرب بالعاصمة البريطانية .

استهل الحوار بكلمة من رئيس المنظمة عرض فيها إلى الظروف التى رافقت تأسيس المنظمة وأهم التطورات التى تم تحقيقها وبخاصة اكتساب الشرعية الدولية من خلال حصول المنظمة على الصفة الاستشارية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة . واكد خلال كلمته على ان الاهتمام الاساسى للمنظمة ومبرر وجودها وعملها هو الانسان فى الوطن العربى ، عربيا كان أو غير عربى .

وقد تطرق الحوار إلى مناقشة فعالية المنظمة وفرعها بالمملكة المتحدة وتم تقديم العديد من الاقتراحات لابراز دور المنظمة وزيادة فعاليتها واتخاذ زمام المبادرة لمتابعة القضايا ذات الطابع العام والتى لاتحتاج لمن يتقدم بالشكوى عنها .

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

عام جديد .. و فرع جديد

فى مستهل العام التاسع من عمر المنظمة العربية لحقوق الانسان انعقد المؤتمر التأسيسى للمنظمة العربية لحقوق الانسان فى المانيا يوم السبت المصادف ١٤/١٢/١٩٩١ فى قصر الثقافات العالمية فى برلين وبحضور ٦٣ مواطنا عربيا . وشارك فيه الأستاذ / محمد فائق الأمين العام .

ناقش المؤتمر جدول أعمال من فقرتين أساسيتين اختصت الأولى بمشروع اللائحة الاساسية للمنظمة والذى أعدته اللجنة التحضيرية ، وشملت الثانية انتخاب هيئة لادارة اعمال المنظمة .

وفى مستهل نقاش النظام الاساسى دعا الأستاذ / محمد فائق المؤتمر مراعاة أن تنسجم اللائحة مع قانون الجمعيات المعمول به فى المانيا ومع ظروف العمل هنالك وان تتوخى مراعاة القوانين الألمانية فى وضع الحسابات والشؤون المالية . وقد استعرض الحاضرون مواد اللائحة الاساسية وتم التصويت على كل منها على حدة ، وتم اقرارها .

وأتفق ان يكون مقر المنظمة ، برلين ، وأن تعمل كجمعية المانية مستقلة ، وأن تفتح عضويتها لمواطنى الأقطار العربية « أصلا » أى حتى من حاز على الجنسية الألمانية حقا ، وان تشكل المنظمة الأمانة العامة من ١٣ فردا من بينهم الرئيس ونائبه وأمين الصندوق كما تم تحديد الاشتراك السنوى بمبلغ ٥٠ ماركا للأعضاء تخفض الى ٢٥ مارك للعاطلين عن العمل والمتقاعدين ومن يحصل على اعانات اجتماعية والطلاب ومن شابههم .

وقد أقر المؤتمر مبدأ التمثيل الواسع للامانة العامة لاتاحة الفرصة لتمثيل أكبر عدد من المدن الكبرى والولايات (أى جغرافيا) ولاكبر عدد من الأقطار العربية (أى قطريا) . وقد تم ترشيح ٢٣ عضوا فى المنظمة وعرضت القائمة على الحاضرين ووافقوا عليها بالاجماع بعد انسحاب عشرة مرشحين لصالح الآخرين وفازت الاسماء التالية :

نبيل يعقوب (مصر) د.كاظم حبيب (العراق) د.سالمه صالح (العراق) د.حامد فضل الله (السودان) ابراهيم طه (الأردن) نور الدين بن رجب (تونس) د.عبد السامرائى (العراق) عصام بوحمزه (لبنان) على فتحه (الجزائر) طارق حبيب (العراق) على زيدان (ليبيا) د.غالب العانى (العراق) على محمود (فلسطين)

كما تم بالاجماع ايضا انتخاب هيئة للرقابة المالية مكونة من ثلاثةأعضاء هم : عصام الياسرى (العراق) منعم الصافى (العراق) د.مفيد ابو رمضان (العراق)

وقد عقدت الأمانة العامة اجتماعها الأول فى مساء نفس اليوم فى دار الثقافات حيث انتخبت الدكتور / كاظم حبيب رئيسا للمنظمة بالاجماع ، وكل من السيد / نبيل يعقوب نائبا للرئيس ، والدكتور / حامد فضل الله أمينا للصندوق ، بالاجماع كذلك .

وأسرة تحرير النشرة تغتنم هذه المناسبة لتهنىء أعضاء الأمانة العامة بثقة زملائهم ، كما تهنىء كل أعضاء المنظمة بمناسبة العام الجديد .

المنظمة العربية لحقوق الانسان تشارك فى أعمال الدورة الرابعة عشر للجنة القضاء على التمييز العنصرى

شاركت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى الدورة الرابعة عشر لاجتماعات لجنة القضاء على التمييز العنصرى التابعة للأمم المتحدة وذلك فى الفترة من ٥ ــ ٢٣ اغسطس / آب ١٩٩١ بقصر الأمم المتحدة فى جنيف . وقد مثل المنظمة فى هذه الاجتماعات الأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة والدكتور فاروق برتو

وقد بحثت اللجنة عدداً من التقارير المقدمة من الدول المصادقة على الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة اشكال التمييز العنصرى ومن بينها العراق ولبنان وسوريا واسرائيل . [انظر التقرير التفصيل ص ٩ و ١٠]

وتشارك فى اجتماعات فريق العمل حول الاختفاء القسرى

اجتمع فريق العمل المكلف بصياغة الاعلان الخاص بحماية كافة الأشخاص من الاختفاء القسرى وغير الطوعى ، وذلك قبل نشره وتقديمه إلى لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة لمراجعته والمصادقة عليه

وقد نظر الفريق المكون من ممثلين لعدد من الحكومات (بينهم مصر والجزائر والمغرب) خلال اجتماعه من ٢٨ اكتوبر / تشرين اول حتى ٨ نوفمبر / تشرين الثانى فى مسودة الاعلان بصورة تفصيلية آخذاً بعين الاعتبار التعليقات والاقتراحات التى وردته من عدد من الحكومات ومن المنظمات غير الحكومية وادخل التعديلات والاضافات تبعا لذلك

وقد شارك فى الاجتماع عدد من المنظمات غير الحكومية ، ومثل المنظمة العربية لحقوق الانسان الدكتور فاروق برتو عضو المنظمة .

مراقبة حقوق الانسان العالمية تكرم ثلاث شخصيات عربية

اختارت منظمة مراقبة حقوق الانسان العالمية ــ ومقرها نيويورك ــ ثلاثة من الشخصيات العربية لتكريمهم تقديرا لدورهم فى مجال حقوق الانسان وذلك خلال الاحتفال السنوى الذى تقيمه بمناسبة الاعلان العالمى لحقوق الانسان وجميعهم من الاعضاء النشطين بالمنظمة العربية لحقوق الانسان وهم د . أمين مكى مدنى عضو مجلس امناء المنظمتين العربية والسودانية لحقوق الانسان ، و د.محمد منذور عضو مجلس امناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، د.غانم النجار رئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية فى الوطن العربى ، حاصلة على الصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة . المقر الرئيسى : ١٧ ميدان أسوان ، المهندسين ٠ منطقة بريدية رقم ١٢٣١١ ، برقيا : بسيومان – مصر ٠ فاكس : ٣٤٤٨١٦٦ ت : ٣٤٦٦٥٨٢ ٠ مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 □ رئيس المنظمة : أديب الجادر ، نائب الرئيس : عبد الرحمن اليوسفى ، الأمين العام : محمد فائق ٠ الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٠ دينار كويتى ، الأردن ١٠ دينار أردنى ، مصر ٢٥ جنيه مصرى ، السودان ٢٥ جنيه سودانى ، المغرب ١٠٠ درهم مغربى ، تونس ١٠ دينار تونسى ، بقية الأقطار ٢٥ دولار ٠ تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738.